البنــاء
السنة الثامنة / الجمعة / 25 تشرين الثاني 2016 / العدد 2235
Eighth year / Friday / 25 November 2016 / Issue No. 2235

سورية: ماذا لو فاز فرنسوا فيون؟

■ حميدي العبدالله

أسفرت الدورة الأولى للاقتراع لاختيار مرشح الحزب الجمهوري (اليمين) الفرنسي للرئاسة عن تقدّم مفاجئ لرئيس الحكومة السابق فرنسوا فيون.

ظاهرة صعود فيون تشبه ظاهرة صعود ترامب في الحزب الجمهوري (يمين) الأميركي. صحيح أنّ فيون يختلف عن ترامب بأنه جزء من الفئة الحاكمة وشغل منصب رئيس الحكومة في عهد الرئيس ساركوزي، بينما لم يكن ترامب ولا مرة جزءاً من النخبة الجمهورية الحاكمة، إلا أنّ طروحاتهما التي أدّت إلى صعودهما متشابهة.

بات واضحاً أنّ فوز فرنسوا فيون في انتخابات نيسان المقبل هو الاحتمال المرجح، لأنّ فوز ألان جوبيه في دورة يوم الأحد المقبل أمر مستبعد، أولاً، نتيجة الفارق في الدورة الأولى بينه وبين فيون. نال جوبيه 28 % من الأصوات مقابل 44،2% من الأصوات لفيون، وأعلن ساركوزي الذي اعتزل السياسة بأنه سيدعم فيون، وهذا يعني أنّ غالبية الذين صوّتوا لساركوزي سوف يصوّتون الأحد المقبل لفيون وليس لجوبيه.

وإذا ما تكرّس فيون مرشحاً رسمياً للجمهوريين إلى انتخابات نيسان المقبل، وهو احتمال بات محسوماً، وليس مرجحاً وحسب، فإنه سيخوض الانتخابات في مواجهة المرشح الاشتراكي الرئيس الفرنسي الحالي فرنسوا هولاند. لكن شعبية هولاند تدهورت إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ رؤساء فرنسا ووصلت إلى 4%، ومن الصعب على الحزب الاشتراكي الفرنسي إقناعه بالتخلي عن الترشيح لولاية ثانية، ولهذا يتوقع أن يفوز فيون في الانتخابات الفرنسية المقبلة ويصبح رئيساً لفرنسا.

إذا فاز فيون، وهو الاحتمال المرجح، ماذا ستكون انعكاسات هذا الفوز على سورية؟

فيون يتبنّى مقاربة إزاء الأوضاع في سورية تختلف تماماً عن مقاربة الرئيس الفرنسي الحالي، فقد أعلن نيته الانقلاب على سياسة هولاند، بل ذهب فيون أبعد من ترامب في مقاربته إزاء سورية. ترامب قال إنّ أولويته ليست محاربة الرئيس الأسد، بل محاربة داعش، فيون قال إنه سوف يسعى إلى ضمّ حزب الله وإيران والجيش السوري والرئيس بشار الأسد والأكراد إلى تحالف دولي لمكافحة الإرهاب و«اعتبارهم شركاء شرعيين وجديين في محاربة داعش، لأنهم يقاتلون داعش، إذا ما أردنا فعلاً القضاء عليه».

ودعا فيون منذ ثلاثة أعوام إلى إعادة العلاقات مع دمشق والتنسيق معها، وفتح السفارة الفرنسية فيها.

لا شك أنّ أيّ تحوّل، مهما كانت طبيعته، في السياسة الأميركية في عهد ترامب إزاء سورية، مصحوباً بتحوّل في موقف فرنسا في حال فوز فرنسوا فيون، سيقود كلّ ذلك إلى حدوث تغيير كبير في الوضع الدولي يساعد على تسريع حلّ الأزمة القائمة في سورية.

ماذا بعد «الجديد» المصري؟

■ د. محمد بكر

ثمان وأربعون ساعة فصلت حديث وزير الخارجية السوري وليد المعلم عن تطور الموقف المصري الذي وجد فيه تقدّماً وأمل أن يصل إلى مستوى أعلى، وبين تصريحات السيسي الذي أبدى دعمه للجيوش الوطنية في مكافحة الإرهاب، ومن بينها الجيش العربي السوري، وهي وحدها أيّ الجيوش القادرة على فرض الأمن ومحاربة الإرهاب وصون وحدة التراب بحسب السيسي.

شخصياً لا أضع الجديد المصري وحالة التحوّل في المواقف السياسية، في إطار أنّ مصر تواجه ذات الحالات الإسلامية المسلحة العاملة في سورية من حيث الهيكلية والايديولوجية، وما أعلن عنه المسؤولون المصريون لجهة أنّ الموقف المصري هو موقف سياسي ولا يدعم الحكومة السورية بشكل مباشر، والتنسيق بين الطرفين هو للغاية الأمنية فقط، لا يمكن أن يغطي ويستر على أنّ التحوّل يتجاوز تلك الأمور بكثير ويأتي في إطار جملة المفرزات التي أفرزتها اللعبة الدولية على امتداد سنوات ما عرف بـ«الربيع العربي»، إضافة إلى ما بدأت ترسمه مصر من ردود مادية على جملة المشاهد التي صدّرتها دول مجلس التعاون الخليجي، ومآلاتها لجهة العلاقة السيئة التي آلت إليها ولا سيما بين مصر والسعودية تحديداً.

إنّ جنوح مصر نحو المعسكر «الاشتراكي اليساري» إنْ جاز التعبير، لا يعطي صورة في اعتقادنا تجسّد في مشاهدها نسخة من الماضي حيّا فيها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر القوات المسلحة العربية السورية، وأشاد بصمودها وقدرتها على بناء نفسها بعد حرب النكسة، وأنّ دمشق هي قلب العروبة النابض، وذلك لاختلاف العقلية السياسية عند عبد الناصر عنها الموجودة لدى السيسي، فالأول أطلق علانية مشروعاً قومياً على امتداد الجغرافية العربية (مع التحفظ على بعض الأمور في ذلك المشروع لا مجال لذكرها الآن)، في حين يغيب مثل ذلك عن أجندة السيسي الذي تشيد به الكثير من الجهات ومراكز الدراسات «الإسرائيلية» وتتحدث عن العلاقة الاستراتيجية التي تربط مصر السيسي بالكيان الصهيوني، كما نُقل مؤخراً وعبّر أحد الصحافيين «الإسرائيليين» عن وفد زار السيسي ولم يجد الأخير حرجاً في الإشادة بنتنياهو كـ«رجل للمرحلة».

مسك العصا من الوسط والموازنة في الوقوف على مسافات متقاربة في اللعبة الدولية وتصنيع المحاور والانسلاخ التدريجي عن السطوة الخليجية، هو ما يسعى له السيسي خلال المرحلة المقبلة، ولا سيما بعد فوز ترامب الذي أشاد بمصر وموقعها ودورها الاقليمي الهام.

المطلوب من مصر اليوم ليس فقط تلقف الدور الإقليمي المتوازن والوازن في لعبة المحاور، وإنما التحوّل الحقيقي نحو المشروع القومي الفاعل، وتصدّر المشهد العربي وتنقيته مما اكتسحه من مشاهد الانحدار والتيه، هذا التحوّل الذي تفرض فيه مصر الهيبة العربية بحق، وتكون الداعم للحق الفلسطيني (منطلق القومية والثقل الوازن في ميزان العقيدة القومية).

مصر «أمّ الدنيا» تحتاج اليوم لمن يعيدها إلى المكانة التي يجب أن تكون فيها والموقع المصري في الجسد العربي هو بمنزلة الدماغ وقلبه سورية، هذا الدماغ الذي إنْ كان سالماً ومعافى فالجسد يكون كذلك قوياً ومعافى، فإن صلحت مصر صلح العرب وإن فسدت فسدوا، ولا أعتقد أن (كتفي السيسي) يناسبان مثل هذا الحمل العظيم.

*** كاتب صحافي فلسطيني مقيم في ألمانيا.**
Dr.mbkr83@gmail.com

دي ميستورا لا عودة

- يعرف ستيفان دي ميستورا أنّ ولايته أمام مجلس الأمن الدولي كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة يمثله شخصياً وأنّ مهمة الأمين العام بان كي كون تنتهي نهاية العام وتبدأ ولاية انطونيو غوتيريس كأمين عام جديد.

- الأمين العام الجديد كان في موسكو للقاء الرئيس فلاديمير بوتين لبحث الوضع في سورية وتكوين مبادرة خاصة به مع تسلمه المسؤولية.

- سينطلق غوتيريس من فهمه للواقع الجديد في سورية حيث المشهد الرئيسي هو الحرب الدائرة بين الإرهاب والدولة السورية وتشكل قضية المعارضة بنداً متفرّعاً منها بعدما كانت الصورة للبعد الداخلي كعنوان أول.

- سينطلق غوتيريس من متغيّرات دولية وإقليمية أبرزها مكانة روسيا الجديدة وسياسة أميركا الجديدة وكلها تسير نحو أولوية الحرب على الإرهاب والتعامل مع الدولة السورية كشريك.

- لا مكان لدي ميستورا في المرحلة الجديدة لذلك يسدّد فواتيره لمن يدين له بالسياسة والأموال ويشاركه الأحقاد.

- سقوط دي ميستورا بداية خير لسورية، فهو واحد من العقبات أمام الحلّ بما كان يحشو به رؤوس المعارضين من آمال زائفة خدمة لجبهة النصرة.

- لا عودة للنفاق والمنافقين.

التعليق السياسي

فلسطين... فوضى التمثيل وصلت عدمه

■ عادل سمارة

ناضل جميع الشرفاء منذ هزيمة 1967 لتثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكانوا قد ناضلوا قبلها عبر الحركات العربية سواء القومية أو اليسارية. وخلال سنوات السبعينات تحديداً اشتدّ الخلاف والتنافس على تمثيل الشعب الفلسطيني، وهل منظمة التحرير تمثله أم السلطة الأردنية. وإلى حدّ ما تمّ تثبيت تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني. وكان العامل الحاسم في هذا أولاً: الالتزام بشعار تحرير فلسطين، وثانياً: ممارسة ذلك بالضرورة والاشتراك بالكفاح المسلح. صحيح أنّ الكفاح المسلح لم يرافقه سلاح الثقافة وسلاح التنمية بالحماية الشعبية وسلاح تعميق العمق العروبي للقضية، ولكنه، ايّ الكفاح المسلح كان كافياً للقبول بـ م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني، ممثل بشرعية النضال الذي أعطى شرعية للمؤسسات.

أنتجت الانتفاضة الأولى حالة جديدة حيث أصبح النضال الجماهيري هو الطاغي وليس فقط نضال النخبة المقاتلة. حينها كان يجب التقاط اللحظة الشعبية الواسعة لترابط المستويين. ولكن للأسف تمّ استثمار الانتفاضة سياسياً للوصول إلى دولة في الضفة والقطاع، ولم يحصل بالطبع. ولأنّ الاستثمار كان مسلوقاً، ولأنه جاء في واقع عربي رسمي مضادّ في أغلبه، فإنّ حلّ الدولتين لن يحصل.

ومع توالي السنوات على اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، وتراجع الكفاح المسلح ليصبح حدثاً بين فينة وأخرى بل ويتخذ حالات فردية، بطولات فردية كما هي البطولات الفردية في الإضراب عن الطعام، وهذه جزء من النضال الوطني، لكنها تعكس وجود أزمة.

ومع توالي السنوات ايضاً، تراخى مفهوم تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني، وبدأ الكثيرون في زعم التمثيل كبدائل للمنظمة وفصائلها.

أيّ حلّت محلّ الفصائل المقاتلة مجموعات لا تاريخ نضالياً لها، تتموّل من مصادر غير معروفة، وبالتأكيد ليس من الصندوق الوطني الفلسطيني. ظهرت منظمات «الأنجزة»، وتحوّل بعضها إلى حزب رغم انه مموّل من مصادر يعرفها الله وحده.

ورغم انّ كثيرين اغتبطوا واستفادوا وشاركوا في عملية أوسلو إلا أنّ كثيرين منهم قفزوا من السفينة وبدأوا ينقدون المقعد الذي كانوا فيه. والغريب أن لا أحد يتصدّى لهم على الأقل بإحراج: أنتم كنتم هناااااك!

هذا أسّس لظاهرة خطيرة وهي تفريخ مجموعات تزعم تمثيل الفلسطينيين وخاصة دُعاة «الدولة الواحدة».

هذا مع العلم أنّ الدولة الواحدة عملياً وصهيونياً هي التي حصلت بعد هزيمة 1967، أيّ أنجزها العدو بالقوة، ولن يتمّ نفي ذلك بغير القوة.

لذا، ينظر العدو إلى كافة المبادرات العربية والفلسطينية، بما فيها «مبادرات» مجموعات أو أفراد بلا تاريخ، على أنها في خدمته تماماً لأنها تولج استدخال الهزيمة في النفس من جهة، ومن جهة ثانية تعطيه فرصة التلاعب في تفسير الشعارات والمشاريع بينما مشروع تهويد الأرض متواصلاً.

صحيح أنّ م.ت.ف والفصائل لا تزال تعتبر نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني، ولكن صحيح ايضاً انّ مكانتها قد تضعضعت سواء باتفاق أوسلو أو بالفساد والتطبيع والانقسام وغيرها من الإشكالات، وهو ما قاد إلى فلتان ادّعاء التمثيل.

لذا شهدنا مجموعات تبدأ جميعها من مسح تاريخ المقاومة باعتباره الشرط الأساسي لبناء شرعية لهم ليزعموا تمثيل الشعب الفلسطيني، ثم تنتقل إلى ما تسمّيه ضرورة تبني هذا الحلّ او ذاك، وخاصة حلّ أو مشروع «الدولة الواحدة» الذي تزجيه قيادة الاحتلال بين قدميها كالكرة وتمشي.

هذه المجموعات من طراز... 1 – صرخة التعايش مع السمتوطنين والتي سيكون يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر يوم جلسة محاكمتي لأنني اتهمها بالتطبيع. –2 فلسطين جديدة، –3 التفكير الجديد، –4 المجلس الفلسطيني العالمي، وهذه المعروفة حتى حينه. تقدّم هذه المجموعات نفسها كنافية لكلّ ما سبقها «تجُبّ كلّ ما سبقها»، لكنها تفتقر لتاريخ نضالي حقيقي سوى ما يزعمه بعضها (جماعة الصرخة مثلاً من نضالات وهمية (أنظر بشكل خاص النقد والتحليل الدقيقين لأكاذيب الصرخة في صفحة (حياة ربيع USTADA HAYAT وفي كنعان الإلكترونية).

اختم بالمهمّ هنا: لماذا لا يتصدّى أحد من الفصائل لهذه الظواهر؟ لماذا لا يسألها من أين تتموّلون؟ ومع من تتحالفون؟ كيف يغض الاحتلال الطرف عنكم بينما يعتقل حتى متقاعدي الكفاح المسلح؟ طبعاً تصدّى لهم كتاب مثل منير شفيق ولكن لا أحد من الفصائل؟ لماذا؟ هل السبب شعور بفائض القوة؟ أم شعور بضعف داخلي ما؟ أعتقد أنّ وراء هذه المجموعات: مجموعات من الفصائل تتواطأ معها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لا يعرف المتواطئون، بأنّ وراء هذه المجموعات سيّئ مجهول. ولعلّ الهدف هو إنهاء التمثيل لإنهاء القضية.

ترامب... معادلة «الربحية»!

■ سماهر الخطيب

في الحديث عن الرئاسة الأميركية وفوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب والذي شكل فوزه صدمة في عالم السياسة إذا ما بحثنا في تاريخه السياسي والوظائف السياسية التي شغلها، فإنه يسجل صفراً في المعادلة السياسية ولكنه في الوقت نفسه يسجل رقماً متميّزاً في المعادلة الاقتصادية كونه ملياردير اً ورجل أعمال ناجحاً.

ومن خطابه الترشيحي الذي حمل ملامح العنصرية تجاه المهاجرين غير الشرعيين وكذلك منع المسلمين من دخول أميركا حفاظاً على أمنها القومي إلى خطابه الأول بعد فوزه حيث برّر فيه تلك الملامح العنصرية بمحاولة إزالة الغباش عن الزجاج المتصدّع أصلاً بسياسة أسلافه السابقين في البيت الأبيض.

فإذا ما أردنا قراءة ما بين الخطابين فإنّ هناك الكثير من النقاط التي أثبتت رؤية ترامب الجديرة بالثقة للأنا الأميركية التي أوجدتها سياسة العزلة إبان الحرب العالمية الثانية حيث اتخذت أميركا أثناءها قراراً بعدم التدخل والاكتفاء بحدودها لإعادة صياغة وجودها ودخلت بعدها العالم من أوسع أبوابه حاكمة متحكمة بتلك الأبواب.

وترامب في خطابه يفصل السياسة الداخلية الأميركية إلى حدّ ما عما يدور خارجها، فهو جاء مدركاً للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة في بلاده كونه رجل اقتصاد واعياً لتلك المشاكل الداخلية، بدءاً من الصناعة التي تعاني من المنافسة الأجنبية في الداخل وفي الأسواق الخارجية بصورة خاصة من الدول الآسيوية، إلى الزراعة ومشكلة فائض الإنتاج وصعوبة تسويقه خارجياً بسبب تراجع الطلب، خاصة من الدول النامية التي تعاني فائضاً في مديونيتها أو اكتفائها الذاتي، وفي التجارة تواجه مشكلة العجز في الميزان التجاري وتراجع القدرة التنافسية بسبب تعدّد المتنافسين من دول جنوب آسيا ودول الاتحاد الأوروبي ونهج سياسة التخفيض الضريبي ورفض الأميركيين رفع الضرائب بسبب ما يعانونه من مشاكل اجتماعية من انتشار للفقر مع تباين في حدّته خاصة في الولايات الجنوبية وانتشار البطالة والتمييز العنصري ومعاناة العمال الأميركيين من منافسة العمال المهاجرين مما ينعكس سلباً على الطبقة المتوسطة بسبب انخفاض مستوى الأجور. ففي كلّ عام يدخل مليون من المهاجرين غير الشرعيين وأغلبهم من دول أميركا اللاتينية، وما جعل أسلاف ترامب ممن تناوبوا على البيت الأبيض يغضون الطرف عنهم بحجة النمو الاقتصادي بسبب استفادته من العمالة غير الشرعية على حساب العمال الأميركيين، ولكن هذا ما نفاه صندوق النقد الدولي في تقرير صادر في حزيران/ يونيو 2016 حذّر فيه من تزايد الفقر وانعدام المساواة في الولايات المتحدة باعتباره يعوق قدرة الاقتصاد الأميركي على النمو.

وهذه الأوضاع الاقتصادية المحتك بها ترامب بشكل مباشر لكونه رجل أعمال استخدمها في خطابه من خلال الحديث عن المهاجرين غير الشرعيين فلامس قلوب وعقول الطبقة المتوسطة التي تشكل نسبة 53 بالمئة من الأميركيين بحسب موقع تقرير واشنطن، وبذلك استخدم ترامب القوة الناعمة بذكاء في إغراء العقول لكسب القلوب تلك السياسة التي استخدمها أسلافه خارج حدود الولايات وكانت رؤية الأميركيين واضحة فهم متعطشون لمن ينشلهم من وضعهم الاقتصادي المتردّي بفعل السياسة الخارجية، وفي خطابه بعد الفوز وتنازله عن مرتبه للخزينة العامة أكد للأميركيين تلك الرؤية المتعطشة لإنعاش الاقتصاد الأميركي.

وأما تلك الاحتجاجات التي رافقت فوزه في مشهدية درامية حركتها اللوبيات الصهيونية المعروف لدى الجميع بأنها من يتحكم بالسياسة الخارجية وكورقة ضغط تمارسها تلك اللوبيات لجعل الرئيس الفائز دونالد ترامب متنبّهاً لوجودها وأداة لتحقيق مصالحها الشرق أوسطية والمتعلقة بأمن وحماية «إسرائيل» قبل كلّ شيء المتحكمة أصلاً بالإدارة الأميركية مالياً وسياسياً وموجهاً ديناميكياً في صناعة وصياغة القرار السياسي حيث ظهرت تلك الاحتجاجات قبل اختيار الرئيس الأميركي لفريقه وليس خافياً على أحد بأنه من بروتوكولات اختيار الفريق الرئاسي أن يكون للأيباك المقاعد الرئيسية فيه، وكذلك ظهرت قبل انعقاد المؤتمر اليهودي العالمي والذي يتوجب فيه فرض عين حضور الرئيس المنتخب وما كان من خطابه حول الملف النووي الإيراني وغيره من الملفات الخارجية الشرق أوسطية إلا بذور لتلك المطالب اللوبية وفي مقدّمتها ما صرّح به عن نيته في نقل السفارة الأميركية في «إسرائيل» إلى القدس كخطوة لإعلانها عاصمة لـ«إسرائيل» .

بالرغم من ذلك نجد لدى ترامب رؤية جدية في مكافحة الإرهاب والقضاء على داعش بطريقة مغايرة عن الإدارة السابقة وأكد على تلك الإرادة في الخطابين، وكونه جاء من خارج الصندوق السياسي مراقباً لما يدور داخله مدركاً بميلان ميزان القوى العالمي وانحدار الإمبراطورية الأميركية بفعل ممارسات ساستها الخارجيين، فالقوة الاقتصادية التي مكنتها من الهيمنة على العالم اقتصادياً وما فرضته معها من هيمنة عسكرية عبر قواعد وأساطيل في مختلف مناطق وبحار العالم لحماية مصالحها الاقتصادية عبر العالم وما تطلبه ذلك من نفقات لتدخل مباشر وغير مباشر بتذرّعات مختلفة قضائية وإنسانية وإدارة للحروب بقيادة من الخلف واستخدام أدواتها لفرض سيطرتها وبسط هيمنتها على العالم، مما ولد استياء داخلياً وتمرداً خارجياً تمثل بظهور عدة قوى عالمية منها الصين وروسيا واليابان وغيرها من الدول على الصعيد الرأسمالي العالمي في ذروة انشغال الولايات في إشعال الحروب لإيجاد ستار ناري سعياً منها إلى احتواء التطور التكنولوجي والاقتصادي لتلك الدول مما جعلها تشكل خطراً على الوجود الأميركي في رأس الهرم العالمي.

ومن هنا كانت رؤية ترامب جدية ومغايرة فهو رجل الأعمال الرائد في إبرام الصفقات الذي يؤمن بالمعادلة الربحية وغايته الأساسية تنفيذ وعوده لمصلحة القوة الإقتصادية وإنعاشها داخلياً وخارجياً، فهل يستطيع ترامب مواجهة تلك التحديات التي من الممكن أن ترتدّ سلباً علينا في المنطقة ليخرجنا من إرهاب مسلح ويغرقنا في إرهاب اقتصادي مترافق مع حرب باردة متعدّدة الأطراف والمحاور في حديثه عن التعاون مع روسيا هو تعاون محفوف بالمخاطر من خلال إعادة ربط الحسابات بمعادلة واحدة يؤمن بها هي المعادلة الربحية.

الملاذات الأخيرة «للفصائل العارية»... عروض موسكو ليست للأبد!!

■ سومر صالح

دراماتيكيةٌ مثيرةٌ في المشهد الدوليّ المتحوّل، بدءاً من شعبوية برنامج دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وثورية خطاب فرنسوا فيون المرشح الرئاسي في فرنسا، وتمرّد ونقمة الرئيس الجديد رومين راديف على الاتحاد الأوروبي في بلغاريا، ورغبةٌ أوراسية للرئيس إيغور دودون في مولدوفا.. والقائمة مرشحة للاتساع، والقاسم المشترك بين هؤلاء جميعاً هو الرغبة في التعامل مع روسيا بواقعية، بما يمهّد لعودة روسيا «بهدوء» إلى لعب «دور القطب» في السياسة الدولية في عالم يبدو أنّه قريبٌ من شكل مغاير للأحادية القطبية، تؤكده وتعززه برامج الرئيس الأميركي المنتخب ترامب بدءاً من إعادة النظر باتفاقيات الشراكة «عبر الأطلسي» مع أوروبا و«عبر الهادي» مع دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخططه لمقايضة الأمن بالمال مع دول الخليج.. ونيته التخلي عن مبدأ الأمن الجماعي مع دول البلطيق، دون أن نغفل أهمية دعوة المرشح الرئاسي الفرنسي فيون لإنشاء حلف دوليّ لمحاربة الارهاب يضمّ الجيش السوري...

هذه الدراماتيكية في المشهد الدولي مرشحةٌ لمزيد من الإثارة مع تنامي نفوذ اليمين «الشعبوي» في ألمانيا المناهض لموجات الهجرة والسياسات الداعمة لها بما فيها «اللاجئين السوريين» واحتمالات تأثير ذلك على انتخابات العام 2017، ونضيف أنّ انتخابات إيران في العام 2017 قد تضفي تأثيرات مهمة على المشهد الدولي المتحوّل...

بالمجمل لا تنبئ المؤشرات الانتخابية التي حصلت والتي ستحصل مع العام 2017 وفق المعطيات الراهنة بالكثير من التفاؤل على السياسات الأميركية، بل على العكس يمكن قراءة ما يحدث على أنّه مرحلة انتقالية لأفول «الأمركة» في السياسة الدولية، ورغبة الكثير من الدول في عودة نوع من التوازن للمشهد الدولي، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ الأزمة السورية كانت إحدى زاويا قاعدة الهرم الذي يجري بناؤه كبديل عن هرم النظام الدوليّ الحالي...

وفي خضم هذه المشهدية الدولية المتحوّلة اتخذ الرئيس أوباما قراراً واقعياً بمحاولة إعادة إحياء اتفاق جنيف حول سورية أو نسخةٌ محدثةٌ عنه والذي تمّ إنجازه في (2016/9/9) وانسحبت منه الإدارة الأميركية لاحقا، ومن هنا كان عرضه للرئيس بوتين بإنجاز «تسوية» للأزمة السورية في غضون الشهرين المتبقيين لحكمه وذلك على هامش قمة «ابيك» في البيرو، عرض على ما يبدو لم تقابله حماسةٌ من الجانب الروسيّ خصوصاً بعد التوقف شبه التامّ عن المباحثات بين الطرفين في (2016/10/3)، ومن غير المتوقع إنجاز مثل هذا الاتفاق ما لم تقدم الإدارة الراحلة على تقديم جملة من التنازلات لإدارة الرئيس بوتين وإلّا سيكون ملف «التسوية» مؤجلاً إلى الإدارة الأميركية الجديدة صاحبة الخطاب المتقارب مع روسيا، تنازلاتٌ بدأنا نرى بوادرها مع ملامح الهزيمة في خطاب الخارجية الأميركية الذي أسكته تقدّم الجيش العربي السوري في الأحياء الشرقية لمدينة حلب، بعدما كان خطاً أحمر لخطاب إدارة أوباما طيلة سنوات...

إذاً، الولايات المتحدة على مفترق طرق في سورية، فالإدارة الراحلة على ما يبدو حسمت أمرها بأن لا خطط (باء) حتى في الاستثمار الإعلامي، ولا خيارات عسكرية «عدائية» ممكنة بعد توجيهات الرئيس بوتين الصارمة بتنفيذ خطة محكمة لحماية قواته الجوية والبحرية المتواجدة في سورية، والادارة الجديدة أعلنت صراحة أنها لا تنوي «الاستثمار» بالإرهاب كأداة في إدارة الصراع الدوليّ وخصوصاً في سورية، هذا يقودنا الى أنّ المسار السياسيّ والمفاوضات الثنائية مع روسيا هي المسار الوحيد وعنوان العلاقة المستقبلية بين روسيا والولايات المتحدة في سورية دون أن نغفل حساسية وصعوبة تلك المفاوضات وما يمكن أن يرافقها من حساسيات إقليمية ودولية ومحاولات وأدّها من بعض المتضرّرين الاقليميين، والسؤال المهمّ الذي ينبثق عن هذه النتيجة ما هو مصير الفصائل المسلحة في سورية المتعدّدة الأطر المرجعية سياسياً وعسكرياً ولوجستياً، خصوصاً فصائل «البنتاغون»؟ فمجرد تبني المسار السياسي وسيلة وحيدة للحل يعني أنّ القرار الدولي 2268 هو الإطار المرجعيّ لأيّ تسوية محتملة، وهنا نستذكر أنّ الاعتراف والقبول بالقرار 2254 هو أساس الانضمام الى نظام وقف الاعمال القتالية جوهر وأساس القرار 2268، إذاً، فالفصائل المسلحة – الإرهابية واقعياً – باتت على موعد قريب من رفع الغطاء السياسيّ الأميركيّ عن عملياتها العدائية ضدّ الدّولة السورية وعلى موعد قريب أيضاً من رفع الغطاء العسكري واللوجستي عنها، فالسيد ترامب رجل الصفقات لا يستثمر في بضاعة غير رابحة وفاسدة كالفصائل المسلحة في سورية التي وعد السيد بوتين باستئصالها، فلا غطاء سياسياً ولا عسكرياً لمعارك هذه الفصائل في المستقبل القريب، حتى إنْ انضمّت الى نظام وقف الأعمال القتالية، فالغطاء الأميركي هو فقط غطاء مشروط ومؤطر بمقتضيات العملية السياسية المتفق عليها مع روسيا وفق بيانات (فيينا الأول والثاني والثالث وميونيخ)، وأيّ محاولة من هذه الفصائل للمواجهة تعني أمراً واحداً فقط هو استهدافها من قبل سلاح الجو الضارب الروسي والتي ستنتهي حكماً باستئصالها...

هذه الوضعية السيئة للفصائل المسلحة في سورية بدأت تأثيراتها بالظهور سريعاً، فانعكست على الأوضاع الداخلية لمجمل الفصائل انشقاقات وخلافات والبعض اتجه إلى البحث عنّ غطاء إقليميّ، ولكنّ الوضعية الاقتصادية والسياسية للمملكة السعودية والغرق في مستنقع اليمن لا يؤهّل السعودية لمثل هذا الدور، أمّا الخيار الثنائي القطري/ التركي فهو محدود جغرافياً بالشمال وفق مقتضيات المصلحة التركية الخالصة والمشروع التركي هناك، لأنّ الأتراك ليسوا في وارد مقارعة التفاهم الاميركي الروسي وإنْ كان متوقعاً ممارسة أقصى درجات الضغط التركي على هذا التفاهم لتحصيل مكاسب سياسية ترتبط بالنظرة التركية الجديدة للشرق الأوسط، يبقى لدى تلك المجاميع أحد ثلاثة خيارات، إمّا الانضواء تحت راية أحد التنظيمين الارهابيين «داعش» أو «النصرة» وهذا يعني حكماً هزيمتهم في نهاية المطاف مهما اشتدت حدّة المعارك أمام المحور الروسي – السوري – الإيراني، وبغطاء دوليّ لهزيمتهم، والخيار الثاني هو الانضمام إلى نظام وقف الأعمال القتالية وتبني المسار السياسي وسيلة وحيدةً للحل في سورية وهو الأسلم نظرياً ولكنّه يبدو شبه مستحيل فعلياً، فالتركيبة الإخوانية القاعدية، والسلفية الوهابية هي السائدة لدى أغلب الفصائل الكبرى في سورية، وهي سترفض النهج السياسي حكماً، رفض ستكون نتيجته انشقاقات وصراعات دموية ضمن الفصيل الواحد وحرب الجميع ضدّ الجميع بين أخوة الجهاد المزعوم في سورية، أمّا الخيار الثالث فهو المراهنة على الموقف التركي والتمويل القطري ضمن الرؤية التركية، وهو بالطبع رهان خاسر، فرفع الغطاء الأميركي عن تركيا في معركة «الباب» الاستراتيجية يشير بشكل لا لبس فيه إلى أنّ تركيا تتحرك تحتً غطاء سياسيّ وعسكريّ أميركيّ ولا تستطيع منح هذا الغطاء لأحد، ففاقد الشيء لا يعطيه، حتى لو أرادت تركيا التغطية على هذه المجاميع المسلحة فهي محددة سلفاً بسقف المشروع التركي وليس بسقف الأهداف للفصائل المسلحة، وشتان ما بين هذا وذاك راهناً بعكس بدايات الأزمة...

خياراتٌ يجب حسمها من قبل قادة التنظيمات المسلحة في سورية سريعاً، فالمهلة الروسية لتنفيذ ضربات أحادية الجانب ضدّ المجاميع الارهابية وفق تصنيف موسكو ليست للأبد، وآخرها المهلة المستمرة في شرقي حلب لأكثر من شهر... تمهّل استراتيجي استمرّ قرابة ستة أشهر حتى الآن منذ إعلان شويغو الشهير في (2016/5/05) عن ضرب «جبهة النصرة» الارهابية بشكل أحاديّ، وأعطى خلاله هامشا كبيرا للمفاوضات مع الجانب الأميركي لفصل مجاميعها المسلحة عن تنظيم «النصرة» الإرهابي، وهو ما قاومته إدارة اوباما عمداً... أمر لن يستمرّ طويلاً لأنّ الادارة الاميركية تغيّرت سواء الراحلة بحكم الأمر الواقع أو الجديدة بحكم الشعارات المطروحة، ولأنّ القيادة الروسية والسورية أيضاً حسمت قرارها بتصفية «جبهة النصرة» وكلّ من يشابهها بالفكر والممارسة بغضّ النظر عن المواقف الدولية وتبعاتها، دون أن ننسى تنظيم «داعش» الارهابيّ ايضاً.. ومعه رويداً رويداً تتعرّى تلك المجاميع الإرهابية من الغطاءين السياسي والعسكري الغربي والإقليمي، كما تعرّت منذ نشأتها أخلاقياً بممارساتها الوحشية وفكرها الظلامي التكفيري.

همزة وصل

فرمان «عثمنلي».. لصالح السوري!

■ نظام مارديني

لا يا سيد أردوغان صالح مسلم، رئيس حزب الإتحاد الديمقراطي، ليس مواطناً تركياً لكي تصدر فرماناً «عثمنلياً» باعتقاله بل هو مواطن سوري بامتياز ولن يستطيع أحدٌ تجريده من هويته السورية هذه، ليس أنت وليس غيرك بطبيعة الحال.. قد نختلف مع مسلم في السياسة والنظرة إلى مستقبل سورية، لكن هذا لا يعني السكوت على حماقة أردوغان الذي سيكتشف، في نهاية المطاف، انه يقف حافي القدمين أمام أبواب جهنم «الكردية».

لا ليست المسألة مسألة صالح مسلم في أي حال إلا إذا أصررنا على التعامل القبلي مع «لعبة» الأزمنة.. قضية مسلم هي قضية سورية، ولكن تداول اسمه باعتباره مطلوبَ القبض عليه، تظهر أن الثعالب قد تمتلك أحياناً خيال الدجاجة كأردوغان.. الذي رأى مسلم أنه يعاني «كرد فوبيا».

العثمانيون الذين يفقأون عيون أشقائهم كي لا ينازعوهم على العرش، والذين ينحرون أبناءهم من أجل ساقي قهرمانة، والذين يبيدون الأقليات، والثقافات، لأن العقل العثماني ضد العقل.. أي فيلسوف، أي مفكر، أي عالم انتجت تلك القرون من الضجيج العثماني غير شخصية على شاكلة أردوغان؟

هل لأحدهم أن يخبركم عن «الجندرمة العثمانية» وعن «السفربرلك» وعن كيفية التعاطي مع الأقليات على انها «حثالة» بشرية!؟ هذا كان من الماضي أم الآن فإن أردوغان يدرك أن دعابته السوداء بإصدار الأوامر باعتقال مسلم هي دعابة سمجة كغلاظة شكله.. وهو إذ يقف الآن ضائعاً على مفترق الطرق، بين آسيا وأوروبا، بين الشرق والغرب، بين التاريخ والإيديولوجيا، بين حسن البنا وكمال اتاتورك، بين السلطان الذي يفقأ عيون اشقائه والسلطان الذي يضرب جنرالاته بالعصا!

أليس غريباً، أنه ألقى القبض على الجنرالات، وعلى القضاة، وعلى اساتذة الجامعات، وعلى الأكاديميين، وعلى الصحافيين، ولم يقبض على رجل دين واحد.. لا، لا، هؤلاء هم الأولياء الصالحون الذين كانوا أول من نزلوا الى الشوارع لصدّ الدبابات، من أجل رجل أحل ثقافة العمامة محل ثقافة الخوذة!

ندرك أن السياسة لدى أردوغان لا تعرف الأخلاق، بمعنى أنه ليس ثمة من مستحيل في سياسة أردوغان «الأخلاقية»، والمستحيلات العقلية – كما هو معلوم – محصورة معدودة، كاجتماع النقيضين أو ارتفاعها فلا يمكن أنْ يكون الشيء موجوداً ومعدوماً في آن واحد، كما لا يمكن إلا أن يكون موجوداً أو معدوماً فهو إمّا موجود وإمّا معدوم.

لا نعتقد أننا نغالي حين نقول إن بداية سقوط الرجل بدأ حينما نصّب نفسه إماماً لـ «الاخوان المسلمين» ثم إماما لـ «داعش»، وقاد الحملة الخاصة بتطهير «جبهة النصرة» على أنها «جيش فتح».. لا نعتقد ان للرجل مفهوماً آخر للفتح سوى... الفتح العثماني. ألم يقل جنكيز تشاندار أن هذا الرجل «يرقص الفالس مع الحائط»!

واجتماع الضدين هو الآخر من المستحيلات العقلية فلا يمكن ان يكون الشيء الواحد صغيراً وكبيراً في آن واحد، فهو إما صغير أو كبير.. وهكذا، عالم أردوغان يتميّز بكثرة المتغيرات وقلة الثوابت والأخلاق، ومن هنا سنكون شهوداً على انقلاب الصورة، واهتزاز تركيا، إن لم يكن قريباً فبالمدى المتوسط! الباحث الاستراتيجي الأميركي، انطوني كوردسمان يتوقع حصول مفاجآت دراماتيكية في المنطقة، بدءاً من تركيا تحديداً.

الراقص أردوغان لا بدّ أن يسقط أخيراً. سيكون مجرد جثة في.. كرنفال الجثث!